

التاريخ 2016/05/08

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
1.	"التعليم العالي" تنفي ارتباطها باتفاقيات مع مؤسسات تعليمية إسرائيلية	أولى	الدستور
2.	رئيس جامعة الأميرة سمية يتفقد سير انتخابات مجلس الطلبة	5	الدستور
3.	زيارة طلبة أردنيين لإسرائيل .. غسل أدمغة ومراكز دراسات مشبوهة *أمان السائح	9	الدستور
4.	تكريم أوائل خريجي كليات الهندسة من الجامعات الأردنية	10	الدستور
5.	تمويل التعليم العالي .. والاستثمارات الخليجية *إبراهيم بدران	17	الدستور
6.	طلبة "الأردنية" يحتفلون بعيد العمال بدهان أرصفة الجامعة	7 أ	الغد
7.	غرة شعبان اليوم	أولى	الرأي
8.	أرقام بحاجة إلى قراءة: 22 ألف طالب أردني جامعي يحملون ثانوية من 65 جنسية 450 ألفا اجمالي طلبة الجامعات بحلول عام 2025	2	الرأي
9.	ما قبل .. وبعد امتحان التوجيهي القادم ياسين الجيلاني	21	الرأي
10.	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

رائد أبو يعقوب

إعداد

التعليم العالي "تتفي ارتباطاتها باتفاقيات مع مؤسسات تعليمية اسرائيلية"

لدى الوزارة عن الطلبة الذين زاروا إسرائيل حسب ما جاء في بعض وسائل الاعلام من قبل المركز الاسرائيلي.
وقال المصدر اننا لا نعلم من هم الطلبة وما هي جنسياتهم وبأي صفة زاروا اسرائيل وهل هم من جامعات أردنية ام اجنبية.
وكانت بعثة طلابية اردنية قد زارت اسرائيل بتنظيم من مركز الدراسات الإسرائيلية في عمان .

□ عمان-الدستور-حمدان الحاج

نقى مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ارتباط الوزارة مع مؤسسات التعليم العالي الاسرائيلي بأي اتفاقيات للتبادل الطلابي او لاجضاء الهيئة التدريسية او مشاريع بحثية مشتركة. وشدد المصدر في تصريح صحفي امس السبت على انه لا يوجد اي زيارات رسمية بهذا الخصوص ولا يوجد اي معلومات

رئيس جامعة الأميرة سمية يتفقد سير انتخابات مجلس الطلبة

□ عمان - اطلع رئيس جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا الدكتور مشهور الرفاعي على سير العملية الانتخابية لمجلس طلبة الجامعة للعام الدراسي ٢٠١٦ / ٢٠١٧، للاطمئنان على جاهزية العملية الانتخابية، والاجراءات التي اتخذتها الجامعة لاتمام الانتخابات.

وقام رئيس الجامعة وعدد من الاكاديميين بجولة تفقدية لصناديق الاقتراع التي وزعت في كافة كليات الجامعة، وأعرب الدكتور الرفاعي، عن سروره بوجود مثل هذه الطاقات التي تحمل جملة من التطلعات والطموحات الدالة على وعي الطلبة واحساسهم بروح المسؤولية، والإقبال على الانتخابات بروح ديمقراطية ايجابية تعكس تطلعات الوطن والجامعة لبناء الأردن الحديث. كما أعلن عميد شؤون الطلبة الدكتور رامي سالم النتائج النهائية للفائزين في انتخابات مجلس الطلبة ٢٠١٦ / ٢٠١٧، حيث فاز عن كلية الملك عبدالله الثاني للهندسة، كل من الطلبة (علاء الزغول، خالد سلامة، رزق المستكلم، عمر الدبوبي، ورغد الهندي) . أما عن كلية الملك الحسين لعلوم الحوسبة، فقد فاز كل من (محمد بشناق، رقية سرحان، أيمن إسماعيل، إياد العبادلة، وعمر سباتين) ، هذا وفاز الطلبة التالية اسمائهم عن كلية الملك طلال للأعمال والتكنولوجيا (احمد أبو عيسى، عبدالرحمن الشربجي، سيما الشريدة، طارق مرعي، أيمن رحمة، عبد الحكيم العلمي، ومحمود الشاويش).

(بترا)

لجان التطبيع تتابع القضية .. والمنظم مغيب ولا يرد هاتفيا

زيارة طلبة اردنيين لاسرائيل .. غسل ادمغة ومراكز دراسات مشبوهة

□ كتبت : امان السائح

ان نفاخر ونجاهر بقضايا التطبيع من خلال مراكز مصرح للعمل بها بالاردن تعمل في مجال الدراسات فذلك امر مفروض ولا يمكن ان ننكر انه مستهجن الى حد كبير، ولا يتم القبول به هنا على ارض الرباط ومهد الثورات العربية والحضارات وموطن اللجوء والقضايا الوطنية الاهم، وان يتوجه طلبة اردنيون الى « الكيان الصهيوني » في زيارة منظمة كتب عنها اعلامهم الى اراضي الـ ٤٨٠ ، وهم الذين يسمونها « اسرائيل » فهي قصة عودة المبادئ والاسس والقضايا الوطنية الى اللعودة ، في وقت اصبح فيه الوطن عند البعض حقيبة سفر، يحملها اينما ارتحل ليتاجر بها ، ويكرسها لاستخدامات مختلفة . ما تداولته بعض وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ، من زيارة لوفد طلابي بتنظيم من احد مراكز الدراسات الاستراتيجية المختصة بالشان الاسرائيلي بالاردن الذين ابوا الرد على هواتفهم ومغلفين لهواتفهم النقاله ، ليقيم زيارة منمنفة الى الاراضي الفلسطينية بالطبع ، وهو ما قام به الطلبة من زيارة الى مناطق الـ ٤٨٠ المحتلة التي خرجوا من خلالها بمفاهيم ايجابية للغاية عن الجانب الاسرائيلي في حالة وصفوها بالحلم بانهم وجدوا امورا غاية بالديمقراطية ، وانهم لم يصادفوا جنديا واحدا على الارض التي زاروها ، وبانهم فوجئوا باستقبال حار دافئ من قبل الاسرائيليين ، وبانهم يرون بالاعلام صورة مغالبا بها فيما يتعلق بتشويه الاداء الاسرائيلي ووحشيته .

خلال تواصلهم مع هذه الفئة من الوفد الذي التقوه .

تساؤلات مروعة وعادلة وقضايا مطرح مفاهيم مختلفة عن كل ما تربينا عليه وفهمنا اجنداته ونشأتنا على حبه وادراكه ، بان هنالك عدوا واحدا وهمجيا ، وبان السطوة الاسرائيلية غير المتوقفة عن القتل والتدمير وبناء المستوطنات ، والاتيان بمبررات جدار الفصل العنصري ، والتشريد وهدم البيوت ، والاعتقالات ، مرت هكذا بلا عنوان ، وبلا قراءة لهؤلاء الطلبة ومن نظم لهم زيارتهم ، بانها ضرب من الجنون ان ناتي محملين بافكار ايجابية من هنالك من ارض اغتصبت وما زال الاغتصاب يمارس يوميا وباشكال مختلفة .

كيف لنا ان نسلم باهداف مثل تلك المراكز وبانها انشئت فقط لغايات التطبيع وبانها حادت عن مسارها الذي انشئت من اجله ، وبانها تأتي اليوم لتقلب المفاهيم وتقوض وجهتها نحو التطبيع وتكرار موطني ، ومفاهيم الثورات المتعاقبة ، وبان الحرب الاسرائيلية هي طقس يومي يمارسه الاسرائيليون يوميا وكأنهم يتعاملون مع بشر لا يحملون لانسانية اية ملامح ، وبانهم اعتبروا الشعب الفلسطيني ، حفا مكتسبا يستطيعون ان يمارسون عليه ايشع فقرات انتهاك الكرامة ، ولكن اني لهم ذلك .. باحث في احد مراكز الدراسات الاستراتيجية الرئيسية بالاردن ، اعتبر ان ما تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي من زيارة طلبة لما اسماه « اسرائيل » ، هو بمثابة تمرير غير مقبول وغير مشروع لاي مركز دراسات وان كان مختصا بالشان الاسرائيلي ان يمارسه ، وقد حاد عن اهدافه ودخل بسلك التطبيع المرفوض جملة وتفصيلا .

واضاف ان ما تم مع الطلبة هو غسل للعقول في مقتل العمر وترويج لصورة ايجابية غير حقيقية لهذا الكيان ، وبانه كيان حضاري ديمقراطي هادئ يحترم الافراد ، وهو غير ذلك لكنهم لم

يمروا كما قال على الجدار العازل ولم يزوروا المعتقلات ، ولم يتابعوا قوائم الشهداء غير المتوقفة ، ولم يروا الحواجز بين المدن والقرى ، هم فقط رأوا جنة الارض في مناطق الـ ٤٨٠ وكان شريطا مسح من ذاكرتهم ان هؤلاء لا يمكن الا ان يكونوا اعداء ، اما رئيس لجنة حماية الوطن ومقاومة التطبيع النقابية د.مناف مجلي فقد اكد ان ما تم تداوله امر مفروض وغير مقبول وهو ادانة للمركز وللطلبة الذين ذهبوا لما يسمى اسرائيل وخرجوا بتصوريات لا يقبلها فكر او بشر او عقل .

واضاف ان اللجنة تتابع الموقف وستقف على تفاصيله ومدلولاته واهدافه التي اصبحت لاسف واضحة وتدرج تحت مفاهيم التطبيع وليس غير التطبيع والبحث عن صورة ايجابية لهذا الكيان .

وبيّن ان مثل تلك الممارسات غير مقبولة ، لكنه اكد انها ليست الاولى وهنالك العديد من الاحداث حصلت من زيارات للكيان الاسرائيلي ترسخ مفاهيم التطبيع لكن باشكال وطرق وعناوين مختلفة ، وكل ذلك مرفوض ومستهجن وغير مقبول .

وبيّن ان اللجنة تتابع الحدث وتستعمل على تحري الدقة والمعلومة لتنتشر اسماء القائمين على الحدث ليكونوا معلنين امام الملا ، مؤكدا ان ذلك خط احمر لا يجوز تجاوزه .

طلبتنا .. مهلا، مراكز الدراسات مهلا والى مهلا ، فالمفاهيم لن تتغير والعدو واضح وما زال يمارس عنجهيته بكل السبل ، لا بل وقد وصلت تلك الممارسات حدا لا يمكن لبشر ان يتصوره او يرضى به ، ولا يمكننا ان نتجاوز كل شيء ونرضى بزيارة لهذا الكيان لتحسين صورته امام الجيل القادم الذي لا بد ان تسعى جميعا لتجعله لا ينسى لا بل ويواصل الثورة باشكالها المختلفة من اجل العدل والحق وفلسطين ، نعم فلسطين ذاكرتنا وحاضرنا ومستقبلنا الذي لن يغيب ..

3.

تكريم اوائل خريجي كليات الهندسة من الجامعات الاردنية



مشاركون في حفل التكريم

□ عمان-الدستور

قال نقيب المهندسين المهندس ماجد الطباع ان من واجب النقابة تعزيز علاقاتها بالمهندسين وهم على مقاعد الدراسة، بالإضافة إلى رعاية المبدعين والمبدعات منهم، ومنهم حوافز للمزيد من العطاء . وأضاف م. الطباع في كلمته التي ألقاها في حفل تكريم أوائل خريجي كليات الهندسة في الجامعات الأردنية بحضور عدهاء الكليات أن النقابة تسعى إلى بناء جسور التعاون مع الجامعات الأردنية حيث محاضرات العلم والثقافة والأبداع ، وأن بلدنا غني بالكفاءات العلمية المتميزة التي تحتاج إلى رعاية وعناية . وأشار في كلمته إلى أن النقابة ترمي أعضاءها على المستوى العلمي بعدد دورات وورش عمل ونشاطات وأيام علمية، بالإضافة إلى برامج التدريب التي تقدم للمهندسين حديثي التخرج عند تسجيلهم في النقابة . كما دعا الشباب للانخراط في العمل الهندسي والنقابي والمساهمة في بناء مستقبل نقابتهم .

الشباب من اهتمام . وعرض المهندس عامر حجازي تجربته العملية في التميز الدراسي والعمل ، فيما اشتمل الحفل على مسابقات كانت جوائزها دورات مجانية مقدمة من مركز تدريب المهندسين . وفي ختام الحفل كرم راعي الحفل نقيب المهندسين الخريجين المتفوقين بدروع تكريمية.

الشباب وتقابيتهم والارتقاء بمستوى المهندسين الشباب من كل النواحي بالإضافة إلى دعم المبدعين منهم وتشجيع البحث العلمي . وألقى المهندس محمد الشويل كلمة الخريجين والتي أكد فيها على دور المهندسين الشباب في مجتمعهم داعيا اياهم إلى مواصلة التميز والنيل والعطاء لما فيه رفعة الوطن والأمة ، شاكرًا الأمل الذين دعوا أبناءهم على طريق التميز كما شكر النقابة على ما تقدمه للمهندسين

من جانبهم قال المهندس أنيس الحلواني رئيس لجنة المهندسين الشباب أن اللجنة تلقى اهتماما بالغا من مجلس النقابة . وأن قطاع المهندسين الشباب والذي يبلغ ما يقارب ٤٥ ألف مهندس ومهندسة دون سن ٣٠ عاما هو موضع اهتمام اللجنة ومجلس النقابة . وبين م. الحلواني اهداف لجنة المهندسين الشباب المتمثلة في السعي لايجاد حلول لمشاكل الشباب وتعميق التواصل بين المهندسين

4.

تمويل التعليم العالي.. والاستثمارات الخليجية

□ د. ابراهيم بدران

التعليم من الضرائب، والتشجيع على تقديم المنح العينية أو النقدية لتكون جزءاً من الوفاءات والصناديق. رابعاً: تشجيع الشركات على تقديم المساعدات للتعليم العالي كجزء من مسؤوليتها المجتمعية سواء للمجتمعات الرسمية أو الخاصة. خامساً: إعادة الاستقلال لجمعية الجامعات وإعادة صياغتها، وعدم انفصالها في الخلية، وأما في صندوق خاص يتم توزيع عائداته على جميع الجامعات بنسبة اعداد الطلبة فيها، وبموجب معادلات لكل جامعة ومعيار اداء تشجيعية. سادساً: نقوض الأراضي الاميرية للجامعات جميعها، لاقامة مشاريع استثمارية دون حق التصرف في الاصول. سابعا: إنشاء عقود شراكة بين كليات بعضها وبين شركات ومؤسسات واتحادات تعمل بذات التخصص كما نجد ذلك على نطاق واسع في كوريا واليابان وغيرهما الكثير. أما بالنسبة للاستثمارات الخليجية فقد ظهر الحديث عنها، وبالغ البعض بالتوقعات، وذهب البعض الى ان قرب تدفق مليارات الدولارات على الأردن، وأن السماء سوف تظفر الذهب والفضة، والحقيقة أن الموضوع ليس بهذه الصورة الخيالية لفترة الدول الخليجية على منح المساعدات في ظل الظروف السائدة تتناقص يوما بعد يوم، والبدل من وجهة النظر الخليجية يتمثل في تشجيع المستثمرين على الاستثمار في الأردن، بكل ما يعني ذلك من دخول رؤوس الأموال وحركيتها الدائمة. وعليه فإن الامر يتطلب الكثير من العمل والإعداد من جانبنا، ومن بعد النظر القائم على رؤية استراتيجية واضحة، فليس المطلوب مجرد دخول اموال المستثمرين لتخرج بعد فترة وجيزة دون احداث تغيير ذي قيمة. وهنا لابد من التأكيد على النقاط التالية: أولاً أن شراء أو استئجار الأصول والموجودات الثابتة من اراضي ومباني وقنادق ومصانع وجامعات وشركات وغيرها، سوف لن يضيف الى الاقتصاد الوطني شيئاً، بل انه حرمان للاقتصاد من عوائد هذه المؤسسات وتزيد تاريخي للثروة الوطنية. ثانياً أن الاستثمار في الخدمات لا يحقق في هذه المرحلة اضافات جديدة، بما في ذلك بناء الجامعات والمستشفيات أو شراؤها. وسبقاً القيمة المضافة المأتية عن هذه الخدمات متواضعة بسبب غياب الصناعات الوطنية التي تقوم عليها تلك الخدمات. ثالثاً أن الاستثمار المنشود هو الذي يلعب مشاريع إنتاجية جديدة وتنتج صناعات منبثقة عنها، وهذا يتطلب من دوائر الاستثمار وضع البرامج والمشاريع التي يمكن ان تحقق ذلك وخاصة في المحافظات. خامساً: لا بد من انشاء "مركز وطني للاستثمار" يتولى تأهيل الكوادر الوطنية الفاعلة على تسويق الاستثمارات والتعامل الاداري مع متطلباتها وتجاوز عنق الزجاجة الذي يحاصر المستثمرين في كل مكان.

وأخيراً فإن مستقبل التعليم العالي مرتبط بتطوير منظومة حديثة وديناميكية للتمويل، كما أن الإفادة من فرص الاستثمار الخليجي تعتمد كلية على ما يتوفر لدينا من رؤية واضحة، وإرادة و عمل لبناء الثروة الوطنية والمحافظة عليها، وتعزيز الهيكل الاقتصادي الذي تقوم عليه.

تكون مستحيلة في ظل الظروف الاقتصادية والإدارية السائدة. إن استمرار اعتماد التعليم العالي على ما تدفعه الحكومة أو ما يدفعه الطالب سوف يصل بالتعليم الى طريق مسدود. ومضى ذلك أن الدولة والمجتمع أمام بدلين: الأول: الاستثمار على الوضع الحالي، و هذا يعني مزيداً من تراجع التعليم العالي كما وقع في بلدان عربية أخرى. والثاني: تغيير جوهرى في منظومة التمويل والإفادة من تجارب الدول في هذا الشأن. وعليه يمكن التفكير في الإطار التالي أولاً: المساعدة في "انشاء بنك التعليم"، كما هو في العديد من بلدان العالم، لتقديم قروض للطلبة يتم تسديدها بعد الالتحاق بالعمل، وتحمل الحكومة الفوائد البسيطة المترتبة على هذه القروض حسب مصادر التمويل. وبذا يشعر الطالب بالمسؤولية من جهة، وتزيج الدولة عبئاً ثانياً عن كاهل الأسرة من جهة أخرى. ثانياً: انشاء وفيات وصناديق استثمار خاصة بكل جامعة وبحكم القانون، لتكون عوائد هذه الوفيات وصناديق الاستثمار جزء من الدخل السنوي للجامعة دون أن يكون من حق الجامعة تصفية الوفيات أو الصناديق. وعلى الدولة ان تقدم المساعدة والدعم لتحقيق هذه الغاية. و هذا ما نجده لدى مختلف الجامعات في الدول المتقدمة ثالثاً: اعفاء الهيئات والمنح التي يقدمها الافراد او الشركات

الاستثمارات الرأسمالية في إنشاء الجامعات والمراكز البحثية، و ابتعاث أعضاء هيئة التدريس، وتكاليف التشغيل للمرافق، و الرواتب والأجور و ما يتبعها،و تكاليف المشاريع والنشاطات المختلفة. يقابل ذلك ما يدفعه الطالب من رسوم و ما تقدمه الحكومة من دعم للجامعات الرسمية. تبلغ الكلفة الاقتصادية للتعليم الجامعي في بلدنا في وضعه الحالي ما معدله ٤٠٠٠ دينار سنوياً لكل طالب، و هي تعادل ١٠٥٪ من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بينما تصل هذه الكلفة إلى أكثر من الضعف في معظم الدول الأوروبية والى (٥) اضعاف في الولايات المتحدة الأمريكية أي ما يقرب من ٦٠٪ من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا و ٧٠٪ في أمريكا. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن مسؤولية تعليم الأبناء والبنات تتحملها العائلة لدينا مباشرة، نجد أنه في ظل ارتفاع الاسعار أصبح التعليم الجامعي يشكل عبئاً ثقيلاً لكل معنى الكلمة بلوق يمرات ما تتحملة العائلة في أوروبا أو أمريكا. وهذا يستدعي ان ننظر الحكومة الى مسألة تمويل التعليم نظرة جادة للخروج بحلول عملية يمكن البناء عليها. أخيراً بعين الاعتبار أن أي اصلاح حقيقي يحمل قيمة مضافة للتعليم العالي تكنته نفقات اضافية من شأنها ان ترفع الرافد الحالي من ٤ إلى ٦ أو ٨ آلاف دينار للطلاب سنوياً، و هي ارقام تكاد

تتوالى السنوات والحديث عن تطوير التعليم العالي وحل مشكلاته لا يتقطع، بل و يتردد و يتكرر، و تتراكم الوثائق والتقارير الاستراتيجية. ومع هذا، فإن الاجراءات العملية لتحقيق الإصلاحات المنشودة لا زالت في اضيئ الحدود، ولم تترك أي اثر يذكر على نوعية التعليم، أو مواءمة الخريجين لسوق العمل، أو تراجع البطالة بين الشباب، أو تخفيف العبء الاقتصادي عن الطالب وعائلته. ولعل الأسباب وراء ذلك كثيرة، و يأتي في مقدمتها ذلك "التدور التقليدي لدى الإدارات الرسمية في تنفيذ برامج إصلاحية متكاملة" بكل ما تستلزم من القرارات، و لذا يحل محلها الاستغراق في العموميات، و التخوف من مصائب التغيير، وعدم التركيز حتى على موضوع واحد لنتم معالجته والانتهاء منه. و لذا، تتراكم المشكلات و يتم تعطيلها بحلول مؤقتة أو استرشائية، أو يتم ترجيلها سنة بعد سنة. ولعل مسألة تمويل التعليم العالي تمثل واحداً من الأسباب الرئيسية الكامنة وراء "استمرار الدوران" حول إصلاح التعليم العالي دون الدخول في جوهر الإصلاح، و بقاء الحالة على ما هي عليه بسبب التخوف من التبعات المالية لأي حل تقترحه اللجان العديدة والاستراتيجيات التي يجري وضعها بمعدل مرة كل (٥) سنوات.

يتضمن تمويل التعليم العالي ٥ أبواب رئيسية هي



«الشرق الأوسط»

طلبة "الأردنية" يحتفلون بعيد العمال بدهان أرصفة الجامعة

القائمة في الفعالية تؤكد على أن الطالب الجامعي يميل إلى العمل الجماعي والتطوعي، إذا ما أتيحت له الفرصة لذلك، وأن إعطاء إدارة الجامعة مساحة من الحرية للطلبة تساهم دائماً في ربط الطالب بمجتمعه المحلي، وتخفف من الانتماءات المناطقية والإقليمية الضيقة لحساب الانتماء للوطن.



النشاطات اللامنهجية تسهم في علاج ظاهرة العنف الجامعي

عمان- الغد- احتفالاً بعيد العمال، نظمت قائمة التجديد في الجامعة الأردنية امس، يوم عمل تطوعيا داخل الحرم الجامعي، اشتمل على طلاء أرصفة الجامعة.

وشارك بالفعالية عشرات الطالبات والطلبة، حيث تم طلاء أرصفة الشوارع الرئيسية الداخلية للجامعة.

وتأتي هذه الفعالية ضمن سلسلة نشاطات تقيمها قائمة التجديد الطلابية، وتهدف لتعزيز النشاطات اللامنهجية وربط الطالب بمجتمعه، واشغال أوقات فراغ الطلبة في خدمة الجامعة والمجتمع، "ما يساهم في علاج ظاهرة العنف الجامعي التي كانت قد استشرت في جامعاتنا في السنوات الأخيرة"، بحسب تصريح القائمة. وأكد الطالب علاء حجة أحد منظمي الفعالية وعضو قائمة التجديد، أن هذه الفعالية التي تأتي بالتزامن مع عيد العمال، "هي رسالة شكر وعرفان لعمال الوطن في كافة مواقعهم".

وأضاف حجة أن المشاركة الواسعة لأعضاء

غرة شعبان.. اليوم

عمان - بترا - اعلن سماحة
قاضي القضاة امام الحضرة
الهاشمية الدكتور احمد هليل
أن اليوم الاحد الثامن من ايار
لعام ٢٠١٦ هو غرة شهر شعبان
لعام ١٤٣٧ هجري».

أرقام بحاجة إلى قراءة:

٢٢ ألف طالب أردني جامعي يحملون «ثانوية» من ٦٥ جنسية
٤٥ ألفاً إجمالي طلبة الجامعات بحلول عام ٢٠٢٥

ماذا تعني هذه الأرقام؟

لهذه الأرقام دلالات مختلفة وبعيدة عن ارتباطها بالتواجد «الأردني»، لجهة أن يكون الهدف من الحصول على تلك الشهادة مرماء «القبول الجامعي»، ما يقود الى وجود «خلل» في الأسس التي تقود الى بوابة الحرم الجامعي، وهو محل تشخيص ليس بجديد، إلا أن الوضع قائم منذ سنوات.

ويتمثل هذا الخلل بأن أسس القبول ما تزال تعتمد نتيجة امتحان الثانوية العامة الأردنية وما يعادلها كمعيار وحيد للتنافس للحصول على فرصة تعليم بالجامعات الأردنية على صعيد المقعد والتخصص.

في وقت أن فرصة التعليم العام ليست موحدة بين جميع فئات المجتمع، إذ أن الظروف الدراسية متباينة، ليس فقط بين مراكز المدن والأطراف، إنما يكون في المدينة نفسها لاعتبارات تتعلق بكثير من المتطلبات والخدمات، يضاف الى ذلك أن التعليم العام نوعين حكومي وخاص، و«الآخر» يوفر بيئة تعليمية أفضل للطلبة، مع الإشارة الى وجود تباين بين هذا النوع من التعليم.

وحسب مؤشرات القبول بالجامعات، هناك طلبة يقبلون في تخصص ما بمعدلات مرتفعة على قائمة التنافس، وآخرون يقبلون بمعدلات أدنى ضمن قائمة التخصصات، بحكم أن التنافس أقل حدة، وقد تكون النتيجة أن الطالب ذا المعدل المتدني يتفوق على الطالب الأعلى منه معدلاً في التوجيهي، وهناك عدة أسباب، منها أن الطالب صاحب المعدل الأعلى أحق بذلك التخصص «جبراً»، بحكم التنافس، بينما زميله الآخر، حققت رغبته بالتخصص، أو أن البيئة الجامعية الجديدة على هذا الطالب وفرت له إمكانية التحليق بالأبداع والتعلم، خلافاً للبيئة المدرسية، التي وجدت الفارق في معدل الثانوية العامة.

هذه الحالة، تؤثر الى أن معدل التوجيهي، ليس معياراً وحيداً، للقبول الجامعي، ولكن قد يكون

كتب - حاتم العبادي

كشفت بيانات رسمية أن عدد الطلبة الأردنيين الملتحقين بالجامعات من حملة الشهادة الثانوية العامة غير الأردنية يبلغ (٢١٨٢٩) طالباً وطالبة، إذ يصل عدد جنسيات تلك الشهادات الى أكثر من (٦٥) جنسية عربية وأجنبية. وبحسب البيانات، فإن نسبة الحاصلين على معدلات ما بين (٩٠%-١٠٠%) منهم زهاء (٥٠%)، إذ يبلغ عددهم (١٠٣٤٣) طالباً وطالبة، وينخفض العدد بتدني المعدل، حيث أن عدد الذين معدلاتهم (٨١%-٩٠%) يبلغ (٦٨٤٢) والذين تتراوح معدلاتهم بين (٧١%-٨٠%) (٣٥١٥) طالباً وطالبة و(١٠٨٨) الذين معدلاتهم بين (٦١%-٧٠%) بلغوا (١٠٨٨) طالباً وطالبة وما دون ذلك (٤١) طالباً وطالبة.

وتفاوت عدد جنسيات شهادات الثانوية العامة، بحسب التواجد الأردني في بلدان تلك الشهادات، والذي لها ارتباط بالقوة العاملة الأردنية هناك سواء عمل خاص أو رسمي، إلا أنها تتجاوز التوقع الطبيعي في بعض الأحيان في بعض البلدان، بما يجعل القراءة في تلك الأرقام مختلفاً. بالمقابل تتوقع دراسة أن يصل عدد أجمالي طلبة الجامعات الى (٤٥٠) ألف طالب وطالبة بحلول عام ٢٠٢٥.

معياراً رئيسياً، وله «وزن» نسبي أكبر في عملية القبول الجامعي، خصوصاً وأن بعض الدراسات أثبتت أن الاستمرارية في التعليم الجامعي أو الانخراط به مرتبط بمعدل الثانوية العامة، بشكل «طردى».

ماذا يعني أن «التوجيهي»، معيار رئيسي، وليس وحيداً للقبول الجامعي؟

الاجابة على هذا السؤال، لها ارتباطات بتحقيق «العدالة» التمكينية، الى جانب معالجة التشوه في الهرم الجامعي، الذي ينعكس ايجاباً على متطلبات العمل، ليس كمياً فقط، بل ونوعياً.

عملية التقييم والتمكين، لها مراحل سابقة لـ «التوجيهي»، في مساراته المختلفة ومراحل لاحقة في «التعليم الجامعي» وتخصصاته، إذ يتطلب أن تكون هنالك محطات تقييم لاداء الطلبة في المراحل المدرسية، وفقاً لمعايير تقويم وقياس علمية وموضوعية، قادرة على توجيه الطالب نحو المسار الحقيقي والواقعي له، بحيث تكون المرحلة النهائية (التوجيهي) واضحة المسارات التي يجب ان يسير بها الطالب فيما بعد «المدرسة»، فإما أن تكون الكلية التقنية أو التدريب المهني أو الجامعة.

ويتفرع لكل مسار من تلك المسارات معايير جديدة متكاملة مع المعايير السابقة، لتوزيع الطلبة على تفرعات مرحلة ما بعد المدرسة، حسب القدرات والرغبة أيضاً، إذ أن التحقق من القدرة بشكل واقعي وحقيقي، عبر معايير تضاف الى «التوجيهي»، يولد الرغبة التي تحفزها الأبداع وتحقيق الذات، لا الانقياد وراء المتطلبات الاجتماعية.

واقع الحال، يجعل من الصعوبة إمكانية التغيير السريع أو الجذري، إنما يتطلب تغييراً وتعديلاً تدريجياً، ضمن خطة تنفيذية، محددة الزمان والجهات التنفيذية، وأن يكون التغيير باتجاهين من أسفل الى أعلى وبالعكس، بما يمكن البيئات الحاضنة لمخرجات كل

حلقة من حلقات التعليم استيعاب المستجدات والتغيرات، بما يضمن التشابك والتكامل وعدم فقدان أي حلقة. وتشير دراسة أكاديمية حول حقائق تعكس تناقضات بين واقع الحال والواقع المطلوب، إذ تبين أن نسبة الزيادة في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية (٦%) سنوياً، متوقعة أن يرتفع العدد من (٣١٤) ألفاً في عام ٢٠١٥ إلى ما لا يقل عن (٤٥٠) ألفاً بحلول عام ٢٠٢٥.

يرافق ذلك، حسب الدراسة التي اعدتها رئيس جامعة الزيتونة الدكتور تركي عبيدات، تدني في الإقبال على التعليم التقني (أقل من ١٠%) وارتفاع في نسبة البطالة من حملة البكالوريوس حيث وصلت بين الذكور إلى ٢٥% وبين الإناث إلى ٥٠%. في وقت أن (٧٥%) من الأسر الأردنية غير قادرة على تدريس طالب واحد، مع الإشارة الى أن رسوم الطلبة في البرنامج الدعم الحكومي يغطي حوالي ٧% من الكلفة الفعلية للدراسة، وأن العادي لا تغطي أكثر من (٣٠%) من الكلفة الحكومية يغطي حوالي ٧% من الكلفة التشغيلية للجامعات. وترسم مخرجات تلك المعطيات صورة مشوهة لواقع تنمية الموارد البشرية، وبما ينعكس سلباً على القدرة البشرية وبالتالي على التنمية والتنافسية، ما يتطلب أن يكون «التغيير» شاملاً ومتوازناً ومتوازياً في مختلف مراحل العملية التعليمية بشكل يضمن استمرارية التكاملية بما يجعل مخرجات كل «مرحلة» قادرة على مواكبة متطلبات المرحلة اللاحقة.

وطرحت العديد من السيناريوهات، في وقت سابق، لمعالجة «الخلل» في أسس القبول إلا أنها لم تر النور لأسباب تتعلق بمرورية القرار، المرتبطة بشخص مسؤول، والذي هو أيضاً «متغير» خلال فترات لا تمكنه من «الانجاز»، إنما تقتصر على التفكير والتظير ووضع الاستراتيجية، ولا يصل مرحلة التنفيذ ولا المسائلة في النهاية.

ما قبل... وبعد امتحان «التوجيهي» القادم

نظام المدرسة الواحدة المستقرة، لتصبح بيئة تعليمية صالحة للنمو ولمواد العصر ومستجداته.

٥- التركيز على إضفاء الصبغة الفنية والعلمية والحضارية، على مدخلات ومخرجات العملية التعليمية والتربوية.

٦- إنشاء كليات جامعية متخصصة، لرفع كفاءة ومهارات المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم قبل مزاولتهم المهنة، وتزويدهم بوسائل تطوير مستوى الأداء لديهم، وبما يتفق مع تكنولوجيا التعليم في التخطيط والتنفيذ المتميز.

٧- زيادة رواتب المعلمين ومضاعفة أعدادهم، حتى يتناسب والجهد الذي سيتضاعف للقيام بمهمة التدريب والتقييم به، وحتى يصبح المعلم المحب لمهنته، المستقر نفسياً المقدر مالياً وادنياً.

هنا... لا نريد أن نبدو، وكأننا نستهدف وزارة التربية... مع إيماننا بأنها إحدى وزارات الخط الدفاعي الأول... والأقوى في حصون الوطن وكلائه الثابتة في الأنتهاء... فيها تتمثل فلسفتنا التربوية والتعليمية، بأهدافها العامة والخاصة، وفيها نضوغي قيمنا الأخلاقية ونظمنا التربوية، أو هكذا يفترض أن تكون.

وأخيراً نسأل الوزارة: هل ستبادر بشجاعة تربوية وتقرر إلغاء امتحان التوجيهي اعتباراً من العام الدراسي القادم؟ وتحصر مهمتها المقدسة الرئيسة، التي تكمن في تربية النشء وتعليمه؟ بانتظار... ما سيحدث من تغيرات جوهرية لا تقبلية... وفي هذا نصنع الوزارة، ما يستحق منا جميعاً، كل تقدير وتأييد واحترام... وإن غداً لناظره قريب.

مدرسية جديدة ومدرسة بعناية... امتحانات تصل في مداها إلى الاختبارات العالمية مثل امتحان الـ I.B، الذي لا يصله الباطل بين يديه أو خلفه وفي جانبه الجاهلي... امتحانات تنتهج تقنية أولوية، قائمة على المهارات والقدرات الذهنية العالية، لتأتي التقييم فيها، مريحاً للطالب، ويحقق له فرصاً عديدة في الاختبارات، تجعله أكثر قدرة في سوق العمل، وأكثر تفوقاً ونجاحاً في متابعة دراسته الجامعية.

فالأصل في الامتحانات في زمن التكنولوجيا ومستجداته وتقنياتها الهائلة، أن تتواءم وروح المهمة فيها (فقط) بالكلية الجامعية، التي بدورها تجري امتحانات القبول الجامعي، وفقاً لقدرات الطالب العلمية، وما يتناسب تحصيله للدراسة فيها... هنا نسأل وزارة التربية: لماذا لم ترح نفسها وترجع المعنيين من الطلبة وإدارات المدارس؟ فتقول بصراحة «والفهم المليون»، أنها قررت إلغاء امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، للأولويات والاعتبارات المهمة التالية:

- ١- تنظيم وتطوير وتجهيز مناهج دراسية شاملة جديدة - لا تنحصر (فقط) في الصفوف الأساسية الثلاث الأولى - وفقاً لأحدث المعايير الدولية المعمول بها في الدول المتقدمة تربوياً.
- ٢- إضفاء النفقات الباهظة للتكاليف في عمليات الإعداد والتحضير بعد امتحان الثانوية.
- ٣- الحد من التزيف المالي، في عمليات المراقبة والتصحيح وإصدار النتائج.
- ٤- التخلص من نظام الدراسة بالفترينتين، ومن الأبنية المستأجرة وكلفتها المالية، والعودة إلى

أرهقت عقول الأبناء وقلق أسرهم، للثقافة بأنه رغبة لا مبرر لها، ورئيس مقياساً دقيقاً، يحدد مصير أراكم (١٢) سنة دراسية في جلسة أو جلستين أو ثلاث، بحيث يحدد مستقبل الطالب، هل هو مستقبل باهر أم قافل؟ ناهيك، أن هاجس العلامة هل فيه، هو المسيطر دائماً على تفكير الطلبة ووجانهم، فهو يأتي بأسلوب انتقائي، ما يجعل الحظ أحياناً متحكماً في نتائج الطلبة، إذ كثيراً لا تغطي أسئلته، وحدات المقرر في الكتاب المدرسي، وإنما أجزاء محدودة تماماً فيها... الخ.

وبعيداً عن مساوئه الاجتماعية والفنية والنفسية، وصولاً لإنهاء حالة الطوارئ في البيوت، والترقب والقلق والضيق فيها قبل وبعد ظهور نتائج، إلا أن الأكثر غرابة؛ هو دعوة حملة الأقلام في الأجهزة الإعلامية، خاصة - كلما تدمر الطلبة من صعوبة الأسئلة أو ضبايتها، لا سيما في مواد الرياضيات أو اللغة الإنجليزية أو العربية إلى زيادة تدخل (الوزير) من أجل حماية مستقبل أولادنا وإنصافهم من صعوبة الأسئلة هذه الدعوة؛ إنما تقترض حلاً مؤقتاً لهذه المشكلة المتكررة، التي كثيراً ما تعود لتظهر من جديد، وتكررها وعدم معالجتها يدعونا إلى الاعتقاد، بأنها تعالج في كل مرة بنفس الأسلوب؟

ما من شك، أن امتحان التوجيهي، يقبس جانباً واحداً هو التحصيل الدراسي بالحفظ والتلقين، و الامتحان بات وظيفة علم معزول عن متعلم، فهو في نظامه الحالي لا يتصف بالمعايير العلمية، الواجب توافرها منذ لحظة إعداده، يقوم على التلقين، ويفتقر في جملته للتقييم المتوازن الدقيق... نحن الآن ولحتمية وطنية ملحة، بحاجة إلى نظام امتحانات

منذ تسريب أسئلة امتحان التوجيهي عام ٢٠٠٤م، اتخذت إجراءات إدارية وأمنية مشددة، من قبل وزارة التربية والتعليم والدوائر الأمنية، لحماية ورقة الامتحان وسيره، والقضاء على كل ما من شأنه، التشكيك في مصداقيته ونزاهته، لأن في هذا إساءة لسمعة الوطن في الداخل والخارج، ولأن الامتحان في ذاته، يمثل هيبة الدولة ومسؤوليتها، فهو خط أحمر لا يجوز إخلاله، أو التطاول على قياداته التربوية والتعليمية.

نقول: مع كل تلك الإجراءات التي اتخذت، إلا أن مشكلة امتحان التوجيهي، ستظل قائمة، ما دامت أهملت فيه الجوانب النفسية والفنية، وأصبحت الجهود - كرد فعل على جوانب الأمن والحماية... ليست المشكلة في الامتحان ذاته... فكل دول العالم تجري امتحانات عامة، لتقييم تحصيل أبنائها الدراسي، ومع هذا لا تعاني... أو أننا لم نسمع أنها تعاني، كما يعاني مجتمعنا من الامتحان... مما يعني أن المشكلة فيها... في طرائقنا للتعامل مع هذا الامتحان، أضف إلى هذه المعاناة، برنامج الأخير الذي أثار غضب الطلبة واحتجاج أولياء أمورهم.

امتحان التوجيهي - الذي سيتقدم إليه في منتصف حزيران القادم نحو (١٢٨.٠٠٠) طالب وطالبة - هو من أعقد قضايا الوطن ومشكلاته الاجتماعية والتربوية، التي طالما شغلت الرأي العام، وأثرت لها أقلام الكتاب والمريثية، بالثقل والتحليل، فالخلاف فيه لا يكون بين سلوك الطالب وواقع الامتحان، بل خلافاً وطنياً عاماً، خاصة بعد أن كثر حوله الجدل، بأنه من المواضيع التي

10. الوفيات

- 1- نعيمة عمر ثابت/طبربور
- 2- عقيل سعدي بسيسو/جبل عمان
- 3- مروان عبدالرؤوف بدارنه/طريق المطار
- 4- انعام عبد الحي الشوا/الجاردنز
- 5- زهيدة حافظ جناجره/جبل الامير حسن
- 6- عصام محمد خلف سعيد خلف/جبل عمان
- 7- عبدالمهدي محمد مناور ابو الغنم/القويسمة